



بانتظار تحديد موعد الاستشارات لتشكيل الحكومة اللبنانية.. وكلودين عون رداً على باسيل: لا أحد يعطي النائب روكز دروساً في الوطنية

الجيش فتح الطرق العامة.. و«الحراك» إلى الساحات والملاعب والكنائس



بيروت - عمر حنجر

ثورة الحراك في لبنان مستمرة، انما في الملاعب والساحات، بعد اخلاء الشوارع والطرق بقرار حاسم ونزولاً عند تهديدات باطلاق «تظاهرات» مضادة، وتلبية لشروط رئاسية بعدم توجيه الدعوة لاستشارات نيابية ملزمة من اجل تكليف رئيس للحكومة طالما هناك طريق مقفل من قبل المتظاهرين. وتولت قيادة الجيش تنفيذ القرار بدءاً من شرق العاصمة وتحديدًا في ذوق مصبح (جونيه) وجبل الديب، حيث حصل صدام مع الحراكيين اسفر عن عدد من الجرحى، وبعد اتصالات لجا متظاهروا جل الديب الى كنيسة مار عبدا في جبل الديب ومتظاهرو ذوق مصبح الى كنيسة مار شربل في بلدة دونيس.

وكان الوزير جبران باسيل رد على اشارة الرئيس سعد الحريري الى المتظاهرين الذين يريدون حكومة تكنوقراط بالقول، حسب تغريدة للاعلامي في التيار الوطني الحر هشام حداد: «مش لأنو نزل «شلعوطين» انا بدي فل من الحكومة، هيدا التوجه ضرب للمسيحيين، هيدي تشكيله فيها 4 سياسيين، انا من و 20 تكنوقراط، الشباب على الارض من وراء تسكير الطرقات بلنوا يعلقوا ببعض واقم الحال. وما فيه مهلة دستورية بتلزمنا بالاستشارات، بس نموت الثورة عليك خير».

ولاحقا، نفتت مصادر بيت الوسط هذه المعلومات المنسوبة الى الوزير باسيل. لكن الثوار الذين توقع باسيل موت نورتهم اخلاوا معظم الطرق وتحولوا نحو مرافق الدولة ومؤسساتها، بما فيها فروع المصرف المركزي في المحافظات، ما وصفه الحراكيون بالنشاط المستجد حتى لا يكون تحولهم الى الساحات والملاعب بداية خفوت صوتهم.

ويقول احد هؤلاء انه في اليوم العشرين على الانتفاضة تبلغ قريبا من الحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية اشارات الى عزم بعض القوى السياسية التحرك لفتح الطرق، خصوصا طرق بيروت والجنوب وبيروت - البقاع، لأن ذلك لم يعد مقبولا ولا محمولا، وكان الرد انه لا سلطة حزبية على الحراكيين

الذين هم بغالبيتهم من الطلاب الباحثين عن المستقبل، وانه لا مبرر لحرف الانظار عن مرارة واقع الحال. وواضح ان تفاهما ما تم حول تنفيذ قرار منع اقفال الطرق كمقدمة للاستشارات التكتيكية، وقد ساهم ضغط مارسه رئيس مجلس النواب نبيه بري من خلال إلغاء الجلسة النيابية المقررة امس الى الثلاثاء المقبل افساحا في المجال لتنفيذ قرار فتح الطرق، وبالتالي الدعوة للاستشارات النيابية الملزمة بعدما تكون طريق النواب الى بعيدا ثم الى ساحة النجمة سالكة وأمنة. اما عن مصير مشاركة جبران باسيل في الحكومة فمزال قيد البحث، فباسيل مُصر بدعم من الرئيس ميشال عون، والحريري يستبعد تحسبا للمعارضة السياسية والشارعية.



جنود لبنانيون يبعدون بالغة احد المعتصمين لفتح طريق طرابلس - بيروت (أ.ف.ب)

وتفسر مصادر متابعة لـ «الأنباء» اصرار بعض الاطراف على الحضور الى الساحات بتفاهم ضمنى بين الجيش والقوى السياسية، بيد ان مشكلة الوزير جبران باسيل ستكون في مكان آخر، ومن بركي، طالبت النائبة ستريدا ججع بحكومة مستقلين والا ستكون امام انفجار شعبي.

وتفسر مصادر متابعة لـ «الأنباء» اصرار بعض الاطراف على الحضور الى الساحات بتفاهم ضمنى بين الجيش والقوى السياسية، بيد ان مشكلة الوزير جبران باسيل ستكون في مكان آخر، ومن بركي، طالبت النائبة ستريدا ججع بحكومة مستقلين والا ستكون امام انفجار شعبي.

(محمود الطويل)

الحريري لباسيل: أنا «رئيس ثالث» ولست «وزيرا أول»

لماذا يتحول لقاء بين الرئيس سعد الحريري والوزير جبران باسيل الى «حدث سياسي» وتتجه إليه الأنظار ويتربق الجميع نتائجه؟ ولماذا شكل هذا اللقاء نوعا من الاستفزاز لمشاعر الحراك؟ لأنه يظهر أن المشكلة بين الحريري وباسيل وتحل إذا حل الخلاف بينهما، وأن المعالجة والمقاربة الجارية اللازمة مازالت تتم وفق آليات ومناخات ما قبل انتفاضة 17 أكتوبر، من دون الأخذ في الاعتبار التحولات العميقة التي أدخلتها في المجتمع ونمط التفكير والمزاج العام!

اللقاء الذي عقد في بيت الوسط واستمر 3 ساعات وتخلله غداء عمل، أحيط بتكتم شديد ولم يصل الى نتيجة حاسمة، وما يمكن القول في شأنه استنادا الى مصادر الطرفين:

1 - أهمية اللقاء تكمن في انعاده وإعادة التواصل الذي فقد بعد تفجر الأزمة في الشارع واستقالة الحكومة.. فهذا اللقاء هو الأول بعد انقطاع لم يتطور الى قطعية، وأدى الى كسر الجليد وإعادة فتح خطوط حوار مباشر، ودلت أجواءه الودية والإيجابية على أنه لا وجود لمشكلة شخصية بين الحريري وباسيل، وإنما استجدت مشكلة سياسية بعدما أدت الانتفاضة الشعبية الى خربطة قواعد التسوية والعلاقة، بحيث أن ما كان ممكنا ومباحا قبل 17 أكتوبر الماضي لم يعد كذلك ولا يمكن للأمر أن تبقى وتستمر كما كانت.

2 - كان لقاء مصارحة ومكاشفة ومعاتب، باسيل بادر الى معاتبه الحريري على إعلان الاستقالة من دون التواصل معه أو مع رئيس الجمهورية، متهمًا إياه بمحاولة فرض شروطه تحت ضغط الشارع، والحريري رد معاتبًا على ما صدر عن نواب ووزراء التيار بأنه خدع رئيس الجمهورية وانقلب على التسوية وطعن رئيس التيار في الظاهر، وبأن تكليفه مشروط باتفاقات مسبقة، وبأن هناك بدائل وخيارات بديلة عنه لرئاسة الحكومة.

3 - اللقاء من حيث الشكل يعد خطوة تراجعية من جهة الحريري الذي كانت مصارحة بثأ أجواء عن رفض الحريري للتواصل مع باسيل، وأنه شخص يصعب التعاطي معه وغير قابل لعقد الاتفاقات والالتزام بها، أما من حيث المضمون وميزان القوى السياسي، فإن اللقاء انعقد في ظل ظروف وأوضاع متكافئة: فالحريري بات بعد انتفاضة الشارع أقوى مما كان، مستعيدا التفاف الشُّمة حوله، طائفة وشارعا، ومتمكنا على دعم المجتمع الدولي الذي لا يرى ديلا عنه في هذه المرحلة، الى درجة أن وجوده في برزخ السلطة والحكومة بات شرطا وممرا للمراسمات والعلاقات الدولية مع لبنان، وكذلك الأمر لباسيل الذي تعمد تأخير لقاءه مع الحريري الى ما بعد تظاهرة تياره الى قصر بعبدا ليكون في موقع تقاوضي أفضل، بعدما استعاد توازنه السياسي الذي اختل في الأسبوعين الأولين من الانتفاضة، وقدم عرض قوة شعبي مرفقا بدعم واضح من رئيس الجمهورية ودعم مؤثوق من حزب الله الذي اتبع النظام المرصوص في قاعدة «بيقبان أو يخرجان معا» تجاوزا، بمن فيهم تيار «المردة»، كل خلافاتهم مع باسيل، لأن المعركة هي معركة إسقاط العهد، عهد 8 آذار.

4 - لم يتم في هذا اللقاء البحث في التشكيل الحكومية، ولم يتم الغفز الى هذا المربع.. البحث مازال متوقفا عند عتبة «التكليف» والربط الوثيق بينه وبين التكليف، بمعنى أنه لا تكليف قبل الاتفاق على التكليف، ولا تعيين لموعد الاستشارات النيابية قبل جلاء نتائج المشاورات السياسية بشأن الحكومة الجديدة، حتى لا يحصل فراغ طويل إذا لم يكن هناك اتفاق مسبق حول تشكيل الحكومة وطبيعتها والمعايير الموحدة التي تستعملت في تشكيلها.

5 - الحريري يفضل حكومة تكنوقراط برئاسته ومن دون أقطاب سياسيين، حتى لا يكون هناك استفزاز لمشاعر الناس وتقابل الحكومة في هذه الحال بنزول متجدد الى الشارع، ويرفض الحريري تسمية أي كان لتمثيله في رئاسة حكومة تكنوقراط بحجة أنه سياسي، لأن التعاطي معه يكون بصفتة رئيسا ثالثا في الحكم وليس وزيرا أول في الحكومة، وبالتالي، فإن مقولة أو معادلة «تصاحف باسيل على قاعدة «بيقبان أو يخرجان معا» لا تصح ولا تمر.. أما باسيل، فإنه لا يرى إمكانية لحكومة تكنوقراط، ويرى أن حكومة «كتكو» - سياسية، ممكنة، وأن وجوده في حكومة يرأسها الحريري ضروري لإقامة توازن وإعادة تعويم التسوية وفق قواعد وطرق جديدة. الخلاصة أن باسيل يقاوض التكليف بالتكليف ويقاوض باسم فريق 8 آذار الذي يملك الأكثرية البرلمانية، ويحاول فرض شروط وتفاهات مسبقة على الحريري ويضعه أمام خيارين: إما قبول التكليف بشرط الاتفاق المسبق على خطوط وأساسيات الحكومة الجديدة.. وإما رفض التكليف المشروط، وفي هذه الحال لا يُعطى الحريري حق تحديد هوية الرئيس المكلف الجديد وتسميته.

ما أفسده الدهر. لكن المصادر المتابعة بدت أقل تشاؤما بعد انسحاب الحراكيين من الشوارع والطرق وتحولهم الى الساحات بتفاهم ضمنى بين الجيش والقوى السياسية، بيد ان مشكلة الوزير جبران باسيل ستكون في مكان آخر، ومن بركي، طالبت النائبة ستريدا ججع بحكومة مستقلين والا ستكون امام انفجار شعبي.

من جهته، حدد الرئيس نبيه بري يوم الثلاثاء المقبل موعدا لانتخاب هيئة مكتب المجلس النيابي قبل الظهر، وبعده يعقد المجلس جلسة تشريعية لقرار قوانين: المحكمة الخاصة بمحاكمة الفساد وضمان الشيوخة وقانون العفو العام.

وقال بري: انا مع كل حراك مدني شرط عدم اغلاق الطرق واطلاق الشتائم والإهانات. في هذا الوقت، ادعى النائب العام المالي علي ابراهيم على وزير السابق في عهد الوصاية فايز شكر بجرم هدر المال العام أثناء توليه وظيفة في الضمان الاجتماعي، حيث انتحل صفة طبيب وقبض مخصصات الطبيب.

وبداية آخر، حيث الموعد الروتيني لقبض رواتب الموظفين. أمر واقع جديد يتعامل معه اللبنانيون: تأمين السيولة النقدية، في ضوء وضع المصارف سقوفا للسحوبات تكاد تكفي المصاريف الأسبوعية، وتشدها في إتاحة السحوبات من دفاتر التوفير في مواعيد الاستحقاق الشهرية او الفصلية، او تلك الطويلة الأمد.

تقدير العائلات أمورها لجهة وضع لوائح بالأولويات حول الإنفاق اليومي، يتأمين المواد الغذائية وحاجات الأطفال، تماشيا مع الأوراق المالية في حوزتها، في ضوء رفض عدد من محلات بيع المواد الغذائية ومحطات الوقود، تلقي دفعات عبر البطاقات الائتمانية. ويات السؤال عن طريقة الدفع وبأي عملة لازمة اعادها الجميع.

اللبنانيون توصلوا الى خطط طوارئ خاصة بهم، من دون ان يسقطوا التفاؤل باستعادة حياتهم الطبيعية. بعضهم يريد العودة بعقارب الساعة الى ما قبل 17 أكتوبر لجهة المتعجربة التقل، ويرفضون بقوة العودة الى حقبة منتصف سبعينيات القرن الماضي، التي أدخلت البلاد في حرب أهلية سقط فيها أكثر من 200 ألف قتيل، الى إحصاء فقدان 17 ألف شخص لا يزال مصيرهم مجهولا. والبعض الآخر يأمل في ان تأتي الثورة بالثمار المطلوبة من إصلاح وتغيير ومحاربة الفاسدين.

اللبنانيون ابدعوا خطط طوارئ ليوميات الثورة

ما يتردد عن ان الأزمة السياسية قد تطول، وياتت الرزنامة الدراسية تعتمد على رسائل نصية في الصباح الباكر حول فتح المدارس من عدمها، الى خدمة البريد الإلكتروني التي يشير فيها المعلمون على المدارس الى بت موضوع فتح الابواب في صباح اليوم التالي، ودائما على الطريقة اللبنانية الشائعة: كل يوم بيومه. وللتطبيقات الإلكترونية حصتها، حيث بعدد الاساتذة الى إعطاء فروض (واجبات) للتلامذة عبرها، لإيقاظهم في جاهزية تربية، الأمر عينه ينسحب على دور الحضنة التي تستقبل الأطفال أبناء الأهل الذين يذهبون في الصباح الباكر في أعمالهم. مشهد آخر بات مألوفا في اليوميات اللبنانية، وهو القيادة عكس السير وعلى الاوتوسترات السريعة؛ فقد اكتشف البعض في القيادة عكس السير وعلى الخط المخصص للسيرة القصوى، وسيلة ناجحة لتوفير وقت جراء الانتظام في الطوابير الناجمة عن الازدحام في الطرقات الداخلية وتلك الفرعية. خطوة لا تخلو من خطر، لكن كثيرين يقومون بها ان يرون فيها خلاصا من جحيم عذاب الطرق المقفلة.

وجه آخر من اليوميات اللبنانية تتعلق بالمصارف التي تفتتح فروعها في المناطق وفق أحوال الطرق، ويقف الناس في طوابير امام أجهزة الصراف الآلي، وخصوصا مع نهاية شهر

بيروت - جويل رياشي

يحاول اللبنانيون الغفز فوق واقع مزر وجدوا أنفسهم في خضمه. أمر واقع قضى بتعطيل عجلة الحياة اليومية، التي لم تكن في أوجها أساسا، إلا انها ازدادت حرجا، في ضوء قطع الطرقات وصعوبة التنقل، جراء الاحتجاجات غير المسبوقة التي يشهدها لبنان، والتي انطلقت في 17 أكتوبر الماضي. خبر سار انتظره الأهالي: فتح جزئي للمدارس، بابتكارات لبنانية تتماشى والواقع الصعب على الأرض؛ حتى ان مدرسة الكرمل مار يوسف في النشرف عادت الى أيام «مدرسة الدخلة» لتسيير أمور تلامذتها.

مدارس أعلنت فتح ابوابها جزئيا لبعض الصوف، من دون توفير خدمة النقل الخاصة بها، تاركة للأهالي تأمين وصول أولادهم الى المدرسة ثم اصطحابهم منها، ذلك أنه من الصعب على الإدارة وشركات النقل، توفير السلامة للتلامذة على الطرقات المقطوعة في غالبيتها، وخصوصا الرئيسية منها. أما المدارس التي أمنت خدمة الباصات، فاعتمدت على تحريك تلك القريبة منها، والتي سارت بعدد ضئيل من التلامذة.

الأهالي جازفوا حرصا على مصلحة أولادهم، ولتأكيد إصرارهم على إنقاذ السنة الدراسية وعدم تضييعها، في ضوء

الثورة اللبنانية والحياد اللبناني

بيروت - د. ناصر زيدان

لا تؤكد نجاعة مثل كل هذه الإجراءات في مواجهة تفشي البطالة، كما ان تستطيع حل هذه المعضلة لا حكومة تكنوقراط ولا حكومة مختلطة جديدة، لأن المعطيات العلمية والموضوعية، تؤكد أن توفير فرص العمل يحتاج الى رفع مستوى النمو في الاقتصاد، وتوفير بيئة استثمارية ملائمة تجذب رؤوس الأموال. وأبرز ما تحتاجه هذه المقاربة، قوانين عمرية لا طائفية، ووجود استقرار سياسي وأمني ونزاهة في الإدارة والقضاء.

من المؤكد ان التصنيف الائتماني الدولي المتدني للبنان لا يساعد على تشجيع المستثمرين، كما ان العوامل السلبية الناتجة عن الأعباء الكبيرة للدين العام، لا تساعد هي ايضا على تحرير الأسواق المالية التي تجذب الى الاستثمار الريعي في سندات الخزينة المرتفعة المردود، أكثر مما يجذبها الاستثمار في القطاعات الصناعية او السياحية او الزراعية، وهذه القطاعات تعاني من صعوبات كبيرة، ليس اقلها المنافسة الناتجة عن اتساع مستوى التهريب والتهرب الضريبي، وعن الإخفاق في تأمين طرق للتصدير، لاسيما من المرات البرية عبر سورية، حيث فشلت الدولة في فرض تفاهم جدى مع سورية في هذا الموضوع، خاصة لكون سورية تحتاج الى لبنان في عدد من

رفع المواطنين اللبنانيون الذين نزولوا الى الشوارع مجموعة من المطالب، منها ما يتعلق بالصعوبات المعيشية، ومنها مطالب سياسية تتعلق بالسيادة، ومنها شعارات تحمل احتجاجا على الاداء العام للدولة وما يتفرع عن هذا الاداء من اختلال بطال القضاء والإدارة والأمن، ولكن المطالب الأساسي للثوار، والذي يتقدم على كل ما ورد، هو موضوع الضائقة التي يعانها الشباب من جراء الانسداد الذي يواجه مستقبلهم لانحائه عدم توافر فرص العمل وتفشي البطالة، لأن الدولة أوقفت التوظيف بموجب قانون موازنة العام 2019 لمدة 3 سنوات، والقطاع الخاص يعاني من انكماش كبير، لجأت معه معظم الشركات الى عدم التوظيف والى صرف عدد كبير من مستخدميه. ومع أهمية الإجراءات التي اقترتها الحكومة في جلستها الأخيرة في 21 أكتوبر الماضي، ومعظمها يحتاج الى تصديق من مجلس النواب لتصبح نافذة، بما في ذلك قانون موازنة العام 2020 الذي لم يلحظ عجز فيها سوى 0,65٪، ورغم استقالة الحكومة والبده بإجراءات قضائية تتعلق بملفات اختلاس وفساد، وهي قد تعطي بعض النتائج الإيجابية، لكن الوقائع الموضوعية